عزى رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب بالفلبين في ضحايا إعصار أوتور

الغانم بحث مع السفير الأمريكي العلاقات الثنائية والمستجدات الإقليمية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت مايتيو تولر.

وجرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والتطرق الى اخر المستجدات الاقليمية والدولية.

كما قدم السفير مايتيو تولر التهاني للرئيس الغانم بمناسبة الثقة التي حظي بها من أخوانه أعضاء مجلس الأمة لرئاسة المجلس متمنيا له كل التوفيق في منصبه الجديد. وحضر المقابلة نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج.

وبعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيتي تعزية إلى نظيريه رئيس مجلس الشيوخ فرانكلين م. دريلون ورئيس مجلس النواب فيليسيانور. بيلمونت في جمهورية الفلبين الصديقة في ضحايا الإعصار أوتور الذي عصف بعدة مناطق فلبينية.

وقال الغانم في برقيتيه «ببالغ الحزن والأسى تلقيت نبأ مأساة الإعصار أوتور الذي عصف بعدة مناطق في الفلبين الصديقة وأسفر عنه وفاة العديد من الأبرياء مع إصابة آخرين الأمر الذي أحزننا جميعا ورجائي أن تتقبلوا خالص العزاء باسمي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الأمة الكويتي في هذا المصاب المفجع ونقل مواساتنا إلى أسر الضحايا وإلى الشعب الفلبيني الصديق مع تمنياتنا للمصابين بالشفاء العاجل».

وبعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب عبد الرؤوف إبراهيمي ورئيس مجلس الشيوخ فضل هادي مسلمير في جمهورية أفغانستان الإسلامية بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الغانم مستقبلاً السفير الأمريكي بحضور الخرينج

وصف حرمانهم من رواتب إجازة منتصف العام بالتعدي الصارخ

عسكر يقترح مساواة المعلمين «البدون» بالكويتيين والوافدين

■ المفترض أن تعاملهم الوزارة معاملة زملائهم الكويتيين كونهم من أبناء البلد ولدوا وتربوا فيه

■ المعلمون «البدون» يعيشون أوضاعا مؤسفة بسبب خلال حرمانهم من أبسط الحقوق

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا حول معاملة وزارة التربية المعلمين «البدون» معاملة المعلمين الكويتيين والوافدين، وفيما يلي نص الاقتراح كالآتي: ان تعامل وزارة التربية المعلمين «البدون» معاملة المعلمين الكويتيين والوافدين، بمنح المعلمين «البدون» أبسط الحقوق المتعارف عليها قانونيا وانسانيا كرواتب الاجازة الصيفية ومكافأة نهاية الخدمة وحق المعلمات «البدون» في اجازات الأمومة والوضع والاجازات الطبية.

وقال العنزي رغم ان فئة البدون هم من أبناء البلد الذين ولدوا وتربوا فيه وافتدوه بأرواحهم وساهموا في بنائه وحماية أمنه وحدوده الا انهم يعانون من انتقاص ابسط حقوقهم الإنسانية والاجتماعية والقانونية.

وأضاف العنزي أن الدليل الصارخ على ذلك ان المعلمين «البدون» يعيشون أوضاعا مؤسفة من خلال حرمانهم من أبسط الحقوق المتعارف عليها قانونيا وانسانيا كرواتب الاجازة الصيفية ومكافأة نهاية الخدمة وحق المعلمات في اجازات الأمومة والوضع والاجازات الطبية، بل ولا يتم حتى معاملتهم معاملة المعلمين الوافدين.

فقد ابلغت وزارة التربية الادارات المدرسية بعدم شمول المعلمين «البدون» ضمن تقويم الكفاءة كونه يعمل وفق بند المكافأة المقطوعة، وتقويم الكفاءة هو نوع من حساب المكافأة كون المعلم كأي موظف في الدولة يجب ان يقيم ويكافأ على ادائه.

وذلك اضافة الى قرار سابق للوزارة بحرمانهم من رواتب اجازة منتصف العام الدراسي ونهايته حيث يتم خصم الاجازة من رواتب المعلمين البدون بينما يصرف المعلمون الوافدون رواتب اشهر الاجازة الصيفية مقدما، وهو ما يعد انتقاصا لحقوق المعلمين «البدون» الذين من المفترض ان تعاملهم الوزارة معاملة زملائهم الكويتيين كونهم من أبناء البلد ولدوا وتربوا فيه.

أبرزها مشروع قانون بشأن تنظيم البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة

المالية البرلمانية تحدد 10 أولويات لدور الانعقاد المقبل

حددت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها الثاني أولوياتها لدور الانعقاد المقبل على ان تحيل هذه الاولويات العشر الى رئيس مجلس الأمة.

وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح للصحافيين ان من الاولويات التي انتهت اليها اللجنة في اجتماعها اليوم مشروع قانون بشان تنظيم البناء والتشغيل والتحويل والانظمة المشابهة بتعديل أحكام المرسوم رقم 105 لسنة 1980 بشأن نظام أملاك الدولة.

واضاف ان الاولوية الثانية تتصل بمشروع قانون في شأن المناقصات العامة والثالثة تتعلق بالاقتراح بقانون بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة.

■ الكندري: مشروع قانون في شأن المناقصات العامة وآخر يتعلق بالوكالات التجارية

فيصل الكندري

■ تحويل الكويتية إلى شركة مساهمة ضمن أولويات الدور المقبل

وافاد بان الاولوية الرابعة هي مشروع قانون في شان الوكالات التجارية والخامسة مشروع قانون بشأن مزاولة مهنة مراجعة الحسابات والسادسة مشروع قانون بالموافقة على زيادة رأس مال المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص واكتتاب دولة الكويت في الزيادة.

وذكر ان الاولوية السابعة تشمل مشروع قانون بالموافقة على الاكتتاب في زيادة رأسمال المؤسسة الاسلامية لتامين الاستثمار والثامنة مرسوم رقم 129 لسنة 2013 بالموافقة على اكتتاب الكويت في الرصيد غير المكتتب فيه من رأس مال البنك الاسلامي للتنمية اما التاسعة فتتعلق بمشروع قانون بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بشان الخدمة المدنية.

وقال ان الاولوية العاشرة هي مشروع قانون بشان البنك المركزي وتنظيم المهنة المصرفية مشيرا الى ان هذه الاولويات تم تحديدها بموافقة أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية بعد وضعها على جدول أعمال اللجنة.

نظراً لغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة اليومية

الطريجي يقترح زيادة بدل الإيجار إلى 350 ديناراً

قدم النائب النائب د. عبدالله الطريجي اقتراحا حول زيادة بدل الإيجار من مبلغ 150 دينارا إلى مبلغ 350 دينارا.

وقال الطريجي في بيانه الآتي: نظراً لغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة اليومية وما تعيشه الأسواق المحلية والعالمية من موجة غلاء فاحشة وارتفاع مستمر في الأسعار ، مما يثقل كاهل الأسرة الكويتية ويدعونا لدعمها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر.

أكد أهمية تفعيل دورها لمحاسبة المخالفين

الشايع يطالب الجهات المعنية بسرعة الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد

■ تقديم جميع المسؤولين والوزراء والوكلاء والمدراء والقضاة وأعضاء الأمة «كشوف الذمة المالية»

فيصل الشايع

ناشد النائب فيصل الشايع الجهات المعنية بسرعة الانتهاء من اعداد اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد، مؤكدا على اهمية الهيئة في تفعيل دورها لمكافحة الفساد وردع كل من تسول له نفسه باستخدام ادوات للحصول على اموال دون وجه حق من كل الجوانب.

وأضاف الشايع في تصريح صحافي انه يضع ثقة كبيرة بالاشخاص المنوط بهم العمل بهيئة مكافحة الفساد، ولكي يتم تفعيل دورهم يجب الانتهاء من اعداد اللائحة بأسرع وقت حتى تتمكن الهيئة من اتمام كل الجوانب الادارية والفنية لمتابعة اعمالها.

كما اكد ضرورة التركيز في البداية عند البدء في العمل على تقديم كل المسؤولين من وزراء ووكلاء ووكلاء مساعدين ومديرين وقضاة ووكلاء نيابة واعضاء مجلس امة وكل شخص يعمل في هيئة ومؤسسة ولديه منصب وصاحب قرار كشوف الذمة المالية منذ بداية تسلم مراكزهم ومناصبهم حتى نستطيع فعلا التأكد ان هذا الشخص لم يتلوث بالمال الفاسد من اخرين لتنفيذ اجندتهم ومصالحهم.

■ ضرورة تعاون الجميع مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً لما رسمه القانون لها وتقديم المعلومات الجادة

يوسف الهديبان: الاتفاق على عمل مشترك يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام

اكد الناشط السياسي يوسف الهديبان ان الكويت تعيش أوضاعا مقلوبة لا ينصلح حالها معها حتى تتصالح فيها السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية وتطوى حقبة الخلافات المريرة التي عاشتها الكويت خلال السنوات الست الاخيرة وقال الهديبان ان هذه الاوضاع السيئة جاءت بسبب تكرار الأخطاء وتفاقمها كحالات ابطال مجلس الامة التي اصبحت سلاح الحكومة الخفي للتعامل مع اي مجلس مقبل لا تريد الحكومة استكمال مدته القانونية الامر الذي بات يولد لنا مجالس غير شرعية تنتهي مدة اجهاضها بانتهاء رغبة الحكومة في استمرار هذا المجلس.

وأضاف ان حالة الفوضى والضياع وعدم الاتزان والتعاون في الأداء الحكومي اوقف عجلة التنمية والاصلاح والتطوير في جميع مرافق الدولة التي بات مواطنوها يعانون من تذمر شديد بسبب هذه السياسات الخاطئة.

واشار الى ان الحل الوحيد لانتشال البلد من حالة التأخير التي نعيشها الان هي العودة الى ايجاد حالة من التوافق والتصالح فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والاتفاق على عمل مشترك يدفع بعجلة الاصلاح والتنمية الى الامام خاصة تلك الاسباب التي تؤدي الى عرقلة استكمال المجلس لمدته وابطاله لانه من باب اولى احترام ارادة الشعب والتعامل مع مخرجاته.

نظراً لما يمثله حجم الفساد من عائق أمام التنمية والتطوير

«الشفافية» تطالب مجلس الأمة بوضع النزاهة ومكافحة الفساد على رأس الأولويات

بعثت جمعية الشفافية الكويتية بخطاب إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمة بشأن الأولويات التشريعية وفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي هذا السياق قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي ان الجمعية وبمناسبة انطلاق أعمال مجلس الأمة في فصله التشريعي الجديد بعد الانتخابات بعثت لأعضاء المجلس رسالة تهنئة بمناسبة حصولهم على ثقة الناخبين، وطالبتهم بضرورة تبني عدد من الأولويات التشريعية لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.

وجاء في خطاب الجمعية للنواب ان حجم الفساد في الأجهزة العامة للدولة هو العائق الأول لأي خطة تنمية، إذ لا تنمية مع الفساد، لذلك اتفقت الدول في العالم أجمع على المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والكويت واحدة منها، وذلك في ديسمبر 2003م أي قبل عشر سنوات، وفيها مجموعة من النصوص التي يجب تفعيلها ولم يتم ذلك حتى الآن.. لذلك أعدت جمعية الشفافية عدد من اقتراحات القوانين لتنفيذ تلك الاتفاقية صدر منها – بمرسوم ضرورة – واحدا فقط هو قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد وبقيت قوانين أخرى مقترحة لم ترى النور بعد، كما أعدت الجمعية اقتراحات قوانين أخرى تحتاجها الكويت لمزيد من الشفافية والنزاهة في العمل الديمقراطي، من واقع أفضل التجارب العالمية.

وأضاف رئيس جمعية الشفافية، ان القوانين التي طالبنا بإعطائها أولوية، وأرفقنا نسخة من اقتراحات القوانين مع الخطابات الموجهة للنواب، هي:

اقتراح بقانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام؛ ويقصد بتعارض المصالح هي الحالة التي يكون فيها الشخص المكلف بخدمة عامة في وضع تترجح فيه شبهة حصوله على مصلحة أو فائدة أو منفعة خاصة، أو تؤثر على قدرته على أداء مهام وظيفته، بموضوعية ونزاهة وحياد.. ويسري ذلك على الإضرار أو إلحاق الخسارة بطرف منافس.. والمصلحة الخاصة تشمل تلك التي تتعلق بمصلحة خاصة لنفسه، ولصهر أو قريب حتى الدرجة الرابعة، وللوكيل أو الموصى عليه، ولشخص طبيعي أو معنوي يعمل لديه أو وسيطا له، ولشخص طبيعي أو معنوي تربط الخاضع به علاقة مالية، ولكيان يملك فيه الخاضع حصة مالية أو عينية، ويكون الخاضع في حالة تعارض مصالح حينما تقع واحدة أو أكثر مما يلي: سوء استخدام السلطة، التعامل التجاري مع جهة العمل، الواسطة والمحسوبية، الهدايا والإكراميات، إفشاء معلومات سرية أو استخدامها لأي غرض خاص، طلب المنفعة.. كما لا يجوز تحريض أو مساعدة أي شخص على القيام بفعل من شأنه أن ينتهك أيا من أحكام هذا القانون.

ولما كانت قواعد السلوك العام تعتبر ضرورة عملية، وقواعد إجرائية مكملة لأحكام هذا القانون، لذلك أوجب القانون إصدار لوائح خاصة بقواعد السلوك العام متوافقة مع اتفاقية مكافحة الفساد والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

اقتراح بقانون حق الاطلاع: ويهدف هذا القانون إلى الاعتراف بحق نشر وتداول المعلومات طبقا لمبدأ وجوب جعل المعلومات عامة عند عدم وجود ما يدعو لحجبها وإبقائها سرية، مع استثناءات محددة ومحدودة في حالة الضرورة.. كما يهدف القانون إلى تأكيد حق الشخص في الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الجهات العامة أو تحت إدارتها، وتمكينه من الحصول عليها وفقا لأحكام هذا القانون، وكذلك تأكيد الشفافية بين الحكومة والمواطنين وتشجيع الجهات للانفتاح على الشعب ونشر المعلومات الصحيحة.

ويقصد بحق الاطلاع أن لكل شخص الحق في الاطلاع والحصول على جميع المعلومات التي في حوزة الجهات مع حرية استخدامها، إلا ما دخل في نطاق الاستثناءات الواردة في هذا القانون، وعلى المسئول تسهيل الحصول على المعلومات للأشخاص وضمان كشفها في التوقيت والكيفية المنصوص عليها في هذا القانون.

صلاح الغزالي

■ اتاحة حق الاطلاع تهدف إلى الاعتراف بضرورة نشر وتداول المعلومات

اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية: تنشأ بموجب هذا القانون هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأي صورة كانت.

تتولى الهيئة، جميع الشؤون المتعلقة بالديمقراطية، وهي: إدارة الانتخابات العامة، إعداد الدراسات وإبداء الرأي في مشاريع واقتراحات القوانين المتعلقة بأعمال الهيئة، تعزيز قيم المواطنة الصالحة بين أفراد المجتمع بما يؤكد التلاحم الاجتماعي وينبذ العصبية والطائفية والعنف وتجاوز القوانين، نشر الثقافة الديمقراطية بين أفراد المجتمع وتعزيز الوعي بأهمية المشاركة الديمقراطية وتشجيع المواطنين على المشاركة الايجابية في الانتخابات، وإرشادهم لكيفية ممارسة دورهم بكفاءة، نشر الثقافة الدستورية والتوعية العامة باحترام نصوصه وكافة قوانين الدولة، الإشراف على انتخابات الاتحادات والأندية وجمعيات النفع العام، والجمعيات التعاونية.

اقتراح بقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته: حيث ان البرلمانات والمؤسسات التشريعية هي المفتاح للدمقرطة بحكم مسؤولياتها الدستورية لتمكين الحكم الرشيد، وحيث ان الشفافية البرلمانية تمكن الناس من الحصول على معلومات حول عمل مجلس الأمة، وتمكنهم من المشاركة في العملية التشريعية، وتسمح لهم بمساءلة النواب وتمثيل مصالحهم؛ وحيث ان حقوق الناس في المشاركة في الحكم والحصول على المعلومات منصوص عليها في الأطر العالمية لحقوق الإنسان وفي المقاييس والأعراف الدولية المرجعية والتي اعتمدها المجتمع البرلماني الدولي؛ وحيث أن المؤسسات الدولية قد أرست أساسا متينا للشفافية عبر الشبكة العنكبوتية؛ وللحد من الفساد الذي يتفشى دائما في الأعمال البرلمانية في العديد من دول العالم، ولزيادة ثقة الجمهور بأداء السلطة التشريعية ونزاهة أعضائها، فقد تم إعداد هذا القانون بالاستفادة من أفضل النماذج البرلمانية العالمية.

■ اقتراح بقانون تعارض المصالح وقواعد السلوك وآخر بشأن الهيئة العامة للديمقراطية

اقتراح قانون الدوائر الانتخابية

يعتبر تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم عناصر عدالة النظام الديمقراطي في أي دولة، لذلك جاء هذا القانون لتنظيم سير العملية الانتخابية لتحقق أقصى قدر ممكن من العدالة في توزيع الدوائر، وهو نظام انتخابي مختلط ومناصفة بين أشهر نظامين انتخابيين في العالم وهما نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة والفردية ونظام القوائم النسبية في دائرة واحدة أو دوائر كبيرة، والنظام الانتخابي المختلط هو السائد في الديمقراطيات الحديثة الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، ومقترح الجمعية جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة لنصف عدد أعضاء مجلس الأمة، وللنصف الآخر من عدد الأعضاء تنقسم الكويت إلى دوائر انتخابية بعددهم، ليكون في كل محافظة عدد من الدوائر حسب نسبة الناخبين فيها، وعلى من يرغب الترشح أن يختار بين الترشح في دائرة الكويت أو في إحدى دوائر المحافظات، ويكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوت واحد لقائمة واحدة على مستوى دائرة الكويت بالإضافة إلى صوت واحد لمرشح واحد على مستوى الدائرة التي يسكن فيها. وختم الغزالي تصريحه بدعوة أعضاء مجلس الأمة إلى دعم تلك الاقتراحات بقوانين، لما فيها من زيادة النزاهة والمساءلة وتطوير لنظامنا الديمقراطي وإشراك لكافة أبناء المجتمع في العملية الديمقراطية التي هي أساس بناء الوطن.